



الرئيس	السيد ليو جياني	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إبيتشوف
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي لينارس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فترينكو
	السنغال	السيد سيك
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أوكامورا

## جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار (S/2016/254) تقرير خاص مقدم من الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2016/297).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

## الحالة في كوت ديفوار

رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة إلى  
رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة  
عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار  
(S/2016/254)

تقرير خاص مقدم من الأمين العام عن عملية الأمم  
المتحدة في كوت ديفوار (S/2016/297).

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام  
الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار إلى  
المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،  
أدعو السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ  
السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول  
أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/254  
التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة إلى  
رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا  
بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة  
S/2016/297 التي تتضمن تقريرا خاصا مقديما من الأمين العام  
عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين  
إعلاميتين من السيد إيرفي لادسوس، وسعادة السيد إلبيو

روسيللي، الممثل الدائم لأوروغواي، بصفته رئيس لجنة مجلس  
الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت  
ديفوار.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): لعل أعضاء المجلس  
يذكرون أن الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات حفظ  
السلام قد أشار في تقريره العام الماضي (انظر S/2015/446)  
إلى أن عمليات حفظ السلام قد استمرت لفترات أطول في  
السنوات الأخيرة مما كان عليه في الماضي، وأنه لذلك السبب  
من المهم أن تنهي مراحلها المختلفة حالما تسمح الظروف  
بذلك. ولذا، يسعدني أن أعرض التقرير الخاص للأمين العام  
المؤرخ ٣١ آذار/مارس عن كوت ديفوار (S/2016/297)،  
الذي يقدم فيه إلى المجلس مقترحاته فيما يتعلق بإنهاء مرحلة  
حفظ السلام في ذلك البلد.

وأرحب بشكل خاص بأن حكومة كوت ديفوار ما زالت  
تواصل منذ اكمال التقرير في الشهر الماضي، إجراء إصلاحات  
تسمح بتوسيع الحيز السياسي وتعزيز الوحدة والتماسك  
الوطني. فعلى سبيل المثال، اعتمدت حكومة كوت ديفوار في  
الأسبوع الماضي مشروع قانون بشأن وضع المعارضة السياسية،  
وهو الذي طالما دعت إليه المعارضة. وينشئ القانون منصب  
زعيم المعارضة على مستوى وزير الدولة، ويحدد القواعد  
والإجراءات المتعلقة بتعيينه، والأهم من ذلك، يوفر التمويل  
العام للأحزاب السياسية. وسيكون زعيم المعارضة مرشحا أو  
زعيمًا للحزب أو المجموعة السياسية الفائزة بالمركز الثاني في  
الانتخابات الرئاسية الأخيرة. وفي هذه الحالة، سيكون ذلك  
السيد باسكال أفي نغيسان، رئيس الجبهة الشعبية الإيفوارية.

وفي الوقت نفسه، تستمر المناقشات بشأن إجراء استفتاء  
دستوري في نهاية العام بهدف اعتماد دستور جديد من شأنه  
أن يجسد على نحو أفضل تطور السياق الاجتماعي والسياسي

جماعة تعمل في شمال مالي مقرا لها وترتبط بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي - اتخذت الحكومة تدابير استباقية لتحديد ومقاضاة المسؤولين عن تلك الهجمات. كما شرعت الحكومة بتحقيقات جنائية وألقت القبض على المهاجمين المزعومين. وفي الوقت نفسه، قامت حكومة مالي، بالتعاون الوثيق مع الحكومة الإيفوارية، بإلقاء القبض على اثنين من المعتدين المزعومين.

ومن الجدير بالذكر أنه، في مواجهة هذه التهديدات الإرهابية، فإن حكومات المنطقة دون الإقليمية قد قررت تكثيف تعاونها على الصعيد دون الإقليمي كجزء من الكفاح المشترك ضد الإرهاب والتطرف العنيف. وفي الأسبوع الماضي، عقدت كوت ديفوار وبوركينا فاسو والسنغال ومالي اجتماعا رباعيا ضم الوزراء المسؤولين عن الأمن. وخلال الاجتماع، وضعوا برنامجا أمنيا، واعتمدوا سلسلة من التدابير الرامية إلى منع الهجمات الإرهابية. وقرر الوزراء أيضا توحيد جهودهم وتعزيز الروابط فيما بين الدوائر الأمنية. وبعد أربعة أيام من الهجوم في غراند - بسام، عقدت حكومتا ليريا وكوت ديفوار، وقوات الأمم المتحدة في كوت ديفوار وممثلو بعثة الأمم المتحدة في ليريا، اجتماعا رباعيا بغية دعم تعزيز التعاون الأمني على الحدود بين كوت ديفوار وليريا.

وعموما، ومنذ الأزمة التي أعقبت الانتخابات وهزت كوت ديفوار في أواخر عام ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١، تم أحراز تقدم ملموس على جميع الجبهات. وقد شهدنا تقدما كبيرا أحرز على المستوى السياسي، ولا سيما فيما يتعلق بالحوار السياسي، على الرغم من أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل تحقيق المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي. كما أحرز تقدم ملحوظ في تعزيز النظام القانوني والجهود الرامية إلى احترام حقوق الإنسان. كما شهد اقتصاد كوت ديفوار تحولا ملحوظا اتسم بالانتعاش الاقتصادي السريع والمستدام

في كوت ديفوار خلال العقد الماضي. وتشمل التعديلات قيد النظر مسألة جنسية المرشحين في الانتخابات الرئاسية وإنشاء منصب نائب الرئيس. وقد أنشأت اللجنة الانتخابية المستقلة، من جانبها، لجنة لاستعراض المقترحات المتعلقة بإعادة توزيع المناطق التي دعت إليها الأحزاب السياسية المعارضة في ضوء الانتخابات البرلمانية المقبلة.

وبالرغم من أن الحالة الأمنية مستقرة تقريبا، لا تزال هناك عدة نقاط ضعف، كذلك التي سلط عليها الضوء في التقرير الخاص الذي تم تقديمه إلى المجلس اليوم، بما في ذلك النزاع القبلي في بعض مناطق البلد والتهديدات العسكرية في المنطقة الجنوبية الشرقية. وتمزق البلد بؤر التوتر، ولا سيما في منطقة بوكاني في شمال شرق كوت ديفوار، حيث اندلعت اشتباكات عنيفة في ليلة ٢٣ إلى ٢٤ آذار/مارس بين الرعاة والمزارعين في بوما وأدت إلى مقتل ٣٠ شخصا وعملية تشريد ضخمة لأكثر من ٢٠٠٠ شخص، معظمهم من النساء والأطفال والمسنين. ونشرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مفرزة من قوة الرد السريع التابعة لها في بلدة بوما للمشاركة في جهود حماية المدنيين وضمان إيصال المساعدات الإنسانية. وقامت الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة مينداودو، يرافقتها أعضاء الحكومة الإيفوارية، بزيارة المنطقة، ودعت إلى الهدوء وضبط النفس، وأوضحت أنه ينبغي اتباع مسار الحوار أجل حل هذه الاشتباكات سلميا.

ولا بد لي أن أشير أيضا إلى أن العلاقة بين قوات الأمن الإيفوارية والسكان لا تزال تشكل مصدرا للقلق. فعلى سبيل المثال، في ٢٨ آذار/مارس، وقع هجوم على القوات الجمهورية لكوت ديفوار شنه أفراد مجهولون قرب تابو في الجنوب الغربي، مما أسفر عن إصابة اثنين من جنود القوات الجمهورية لكوت ديفوار.

وفي أعقاب الهجمات الإرهابية في غراند بسام في ١٣ آذار/مارس - التي أعلن المسؤولية عنها تنظيم المرابطين، وهي

محددة الأولويات تركز على المهام المحددة باعتبارها الأكثر أهمية من أجل توطيد التقدم المحرز، على النحو المفصل في التقرير.

كما يوصي الأمين العام بمرحلة نهائية من التخفيض التدريجي للعنصر العسكري وعنصر الشرطة في عملية الأمم المتحدة، التي سينخفض قوامهما إلى ٢٠٠٠ و ٦٧٠ فردا، على التوالي، في الشهور المقبلة. وخلال العام الأخير من نشر القوات ووحدات الشرطة المشكلة في عملية الأمم المتحدة، ستقوم بدعم السلطات الإيفوارية في حماية السكان في حالات الحوادث التي قد تهدد بوقوع انتكاسة استراتيجية في استقرار البلد، في حين سيواصل فرادى ضباط الشرطة والمراقبون العسكريون توفير الإرشاد على المستويين التشغيلي والقيادي وإسداء المشورة إلى نظرائهم الوطنيين.

وجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لعملية الأمم المتحدة والغالبية العظمى من الأفراد المدنيين سيغادرون كوت ديفوار بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وسيتم الإغلاق التام للبعثة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ونظرا للاتجاه الإيجابي في كوت ديفوار، لا يوصي الأمين العام بإنشاء بعثة تحل محل بعثة الأمم المتحدة هناك. ولذلك فمن الضروري بشكل أكبر أن تبذل كل الجهود لكفالة الانتقال السلس من حفظ السلام خلال الأربعة عشر شهرا القادمة.

وخلال السنة الأخيرة، ستعطي البعثة الأولوية لتسليم مهامها الأكثر أهمية إلى حكومة كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري. ولذلك، نعمل على استكشاف الخيارات المتعلقة بإشراك الفريق القطري في المهام المنوطة بالعملية، في الوقت حيث لا تزال البعثة منتشرة وتدعمها ميزانية عملية الأمم المتحدة، تماشيا مع التوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام. ومن المهم أيضا أن يرتبط الشركاء الآخرون ارتباطا وثيقا باستراتيجية

والزيادة العامة في معدلات الإنتاج محققا ناتجا محليا إجماليا ذا رقم عشري في السنوات الأخيرة. ونرحب بالتزام الحكومة بتحويل هذا الانتعاش الاقتصادي إلى مستوى معيشي أفضل لشعبها وضمان تقاسم مكاسب النمو.

ولا بد من التأكيد مجددا على أن الحالة الأمنية في البلد لا تزال هشّة وتتسم بوجود الميليشيات وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبالتالي، فإن إعادة التامة لإرساء سيادة القانون والبيئة الأمنية القوية في جميع أنحاء البلد، لا تزال تشكل تحديا يجب التغلب عليه. ومع ذلك، وألاحظ أيضا أن تحقيق الاستقرار الذي شهدته جميع أنحاء البلد قد مكن العديد من المشردين واللاجئين من العودة إلى كوت ديفوار، وفي الواقع تجنّب البلد أزمة إنسانية. وقد تكون هناك بعض الاحتياجات المتبقية ومواطن الضعف هنا وهناك، لكن لا توجد أزمة إنسانية في كوت ديفوار.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي وقت لاحق من هذا العام، ستبدأ عمليتان سياسيتان هامتان. الأولى هي الاستفتاء الوطني، التي أشرت إليها سابقا، والثانية هي الانتخابات التشريعية. وأعرب جميع أصحاب المصلحة السياسيين عن عزمهم على المشاركة، شريطة أن تكون الظروف مهيأة لضمان مصداقية العملية وشرعيتها. بالإضافة إلى ذلك، أعربت حكومة كوت ديفوار عن الثقة عندما استقبلت فريق الاستعراض الاستراتيجي التابع لنا. وهذا الاستعراض هو الأساس الذي يستند إليه التقرير المعروف على المجلس. لقد أعربت حكومة كوت ديفوار عن ثقتها بأن قوات الأمن الوطني هي الآن مؤهلة تماما لتأمين هذه العمليات الحساسة بدون الدعم الأمني من العملية.

وإذ يأخذ الأمين العام في الاعتبار الحالة السائدة في البلد وتقييمنا للمسار الإيجابي في كوت ديفوار، فإنه يوصي بأن يتم تمديد العملية لفترة نهائية، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وبحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، ينبغي أن يكون للبعثة ولاية

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

وأعطى الكلمة الآن للسفير روسيلي.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يسعدني أن أحاطب أعضاء المجلس بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار.

بدءاً، أود تلخيص الاستنتاجات الرئيسية الواردة الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار، المنشأ عملاً بالفقرة ٢٧ من قرار مجلس الأمن ٢٢١٩ (٢٠١٥)، والوارد في الوثيقة S/2016/254، ونتائج الاستعراض الذي أجرته اللجنة لتلك الاستنتاجات خلال مشاوراتها غير الرسمية في ١١ آذار/مارس.

لقد أبرز الفريق أن كوت ديفوار حققت تقدماً هاماً فيما يتعلق باستقرار البلد عموماً منذ نهاية أزمة ما بعد انتخابات ٢٠١٠-٢٠١١. وأشار إلى تعاون حكومة كوت ديفوار الجيد طوال فترة ولايته. كما سلم بأن نظام الجزاءات قد نجح، منذ إنشائه في عام ٢٠٠٤، في منع استيراد منظومات الأسلحة الثقيلة، بما في ذلك الطائرات المقاتلة والدبابات، وفي منع تصعيد الصراع. إن الحالة السياسية والأمنية في البلد مستقرة، وأشار الفريق إلى أنه خلال الفترة من ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، لم تقع سوى حادثة انتهاك واحدة لحظر توريد الأسلحة - يتعلق بأجهزة الرؤية الليلية - وهو الانتهاك الذي كشفت عنه كوت ديفوار لاحقاً للجنة، مما يدل على أن امتثالها لنظام الجزاءات قد تحسن كثيراً.

وقد سلط الفريق الضوء على التطورات الإيجابية في البلد ونجاح الانتخابات الرئاسية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ ودور نظام الجزاءات، الذي استعرض على نحو إيجابي في الماضي، مع أخذ التقدم المحرز في الحسبان.

خروج البعثة. ونحن، بالتالي، نستكشف الخيارات لإنشاء آلية انتقالية من شأنها أن تشرك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والجهات المانحة والشركاء الآخرون في تحويل مشاركة الأمم المتحدة في البلد. (تكلم بالفرنسية)

وفي الختام، أود أن أقول أن البعثة قد أحرزت تقدماً كبيراً منذ نشرها في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، قبل ١٢ عاماً. ويسير البلد حالياً بخطى راسخة على طريق السلام والاستقرار والانتعاش الاقتصادي. أود أن أشيد بالشعب الإيفواري وأن أحييه على المضي قدماً في بناء بلد مستقر ومزدهر.

كما أرحب بتنهائي خاصة إلى الرئيس الحسن واثارا على قيادته الحازمة وعلى جهوده الدؤوبة لبناء السلام وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في فترة حاسمة جداً من تاريخ البلد. كما أود أن أشكر المجلس على الدور الرئيسي الذي اضطلع به، بما في ذلك بنشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومن خلال دعمه السياسي لبعثتنا على جميع المستويات. وفي نفس السياق، نعتقد أنه من المهم أن نشكر شركاءنا الإقليميين ودون الإقليميين - الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي - والعديد من شركائنا الثنائيين على الأدوار البناءة التي اضطلعوا بها على مر السنين في كوت ديفوار وفي المنطقة.

إن مسار كوت ديفوار مسار إيجابي. وسيكون من الحكمة، في رأيي، أن ننهي المرحلة الراهنة من التزامنا الجماعي المتمثل في بعثة حفظ السلام في ذلك البلد؛ وبعبارة أخرى، ينبغي سحب البعثة. ومن ثم، فإنني أرحب باستعداد مجلس الأمن لاتخاذ قرار في المستقبل القريب بأن الحالة في كوت ديفوار لم تعد تشكل تهديداً للسلام والأمن الإقليميين وبأنه مستعد للنظر في تحديد الدور المستقبلي للأمم المتحدة في كوت ديفوار من أجل دعم جميع الجهود الرامية إلى بناء السلام والاستقرار والديمقراطية في البلد والمنطقة المحيطة به.

لإدارة الحدود وتوفير ما يكفي من التدريب والموظفين والمعدات والهياكل الأساسية. ونتيجة للنقص في القدرات، تجد كميات كبيرة من البضائع، بما في ذلك الموارد الطبيعية، طريقها عبر حدود كوت ديفوار من دون رقابة جمركية.

وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية، أشار الفريق إلى التطورات الإيجابية في مكافحة تهريب القطن وجوز الكاجو والبن والكافور في شرق وشمال البلد. وعلى الرغم من الجهود المحمودة التي تبذلها الحكومة، فإن تهريب الماس والذهب الحربي والبن والكافور في غرب البلد لا يزال مستمرا. وقد أعرب الفريق عن قلقه، على وجه الخصوص، من أن التعديين غير القانوني للذهب في شمال كوت ديفوار، على طول الحدود مع مالي، يمكن أن يشكل تهديدا إذا استُخدم لتمويل الإرهاب. ومن المهم أن نؤكد أنه على الرغم من رفع الحظر عن الماس قبل عامين تقريبا، يتم في الوقت الحاضر تهريب كميات كبيرة من الإنتاج الإيفواري للماس الخام خارج السلسلة التجارية القانونية المعتمدة من خلال عملية كميرلي.

وفيما يتعلق بالشؤون المالية والجزاءات الفردية، أقر الفريق بجهود الحكومة الرامية إلى تفكيك شبكات الضرائب غير القانونية وتخفيض عدد نقاط التفتيش ومنع حوادث الابتزاز. غير أن الفريق أكد استمرار وجود نقاط تفتيش غير مشروعة، ولا سيما على الطرق الفرعية وفي المناطق الحدودية. وأعرب الفريق عن قلقه إزاء عدم تطبيق كل من كوت ديفوار وبلدان المنطقة لتجميد الأصول وحظر السفر منذ أن دخلا حيز النفاذ للمرة الأولى في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وفي المناقشة التي تلت ذلك، نوه بعض أعضاء اللجنة بالتقدم الذي أحرزته كوت ديفوار وأعربوا عن تأييدهم لرفع تدابير الجزاءات التي تستهدف البلد، بينما أعرب آخرون عن قلقهم إزاء التحديات التي لا يزال البلد يواجهها.

وأخيراً، فإن التوصيات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء ما زالت قيد نظر أعضاء اللجنة.

بيد أن الفريق أعرب عن قلقه إزاء الكميات الكبيرة من الأسلحة والذخيرة التي لا تزال خارج نطاق سيطرة السلطات الإيفوارية. وأكد الفريق أنه ينبغي للسلطات الإيفوارية أن تبذل مزيدا من الجهود لمراقبة الأسلحة والذخائر غير المسجلة وأن هناك حاجة إلى معالجة القضايا الرئيسية بما في ذلك تحسين القدرات الوظيفية لقوات الأمن الإيفوارية والتعامل مع قادة المناطق السابقين وإدماج المقاتلين السابقين.

ومثلت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي انتهت في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، إنجازا مهما لعملية الاستقرار. ويرى الفريق أن نجاحها كان جزئيا فحسب، نظرا إلى أنه لا يزال يتعين إدماج ما لا يقل عن ١٦ ٥٠٠ من المقاتلين السابقين، وأن مصير كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة لا يزال غير معروف. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بعملية إصلاح القطاع الأمني، لا تزال قوات الأمن الإيفوارية تواجه تحديات. ولا يزال بإمكان قادة المناطق السابقين - الذين يقومون بأدوار رئيسية في جهاز كوت ديفوار الأمني - الوصول إلى الأصول الخاصة بالموارد المالية والأسلحة.

وقد أقر الفريق، فيما يتعلق بالأسلحة، بالتقدم المحرز في التعاون مع السلطات الإيفوارية، والذي أتاح للفريق إمكانية الوصول إلى مواقع التجميع العسكرية وسمح له بإجراء عمليات تفتيش. وواصل الفريق تحديد وتوثيق العتاد الذي حازت عليه "القوات الجديدة" في أعقاب أزمة عام ٢٠١٠-٢٠١١، في انتهاك لحظر توريد الأسلحة. وفي هذا السياق، أعرب الفريق عن قلقه من أنه قد يتم تحويل ذلك العتاد إلى الجماعات المسلحة والإرهابية مثل تنظيم أنصار الدين وتنظيم بوكو حرام.

وفيما يتعلق بالجمارك والنقل، أشار الفريق إلى التقدم المحرز في إعادة نشر موظفي إدارة الجمارك، ولكنه كذلك أبرز الحاجة إلى تطوير قدرات إدارة الجمارك على الرصد الفعال للمرور عبر الحدود وتنفيذ استراتيجية شاملة ومنسقة

إلى أفعال، اتخذ رئيس الجمهورية والحكومة منذ ذلك الحين طائفة واسعة من الإجراءات. وأجرى رئيس الجمهورية، بعد إعادة انتخابه، مشاورات مع شريحة هامة من شرائح المجتمع، بمن فيهم الملوك والرؤساء التقليديون، والزعماء الدينيون، واللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض ضحايا الأزمات الإيفوارية والجهة الشعبية الإيفوارية، وهي حزب المعارضة الرئيسي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أحيط المجلس علماً بأن الحكومة الإيفوارية، في سياق عزم رئيس الدولة على تمكين جميع الجهات السياسية الفاعلة من المشاركة بنشاط في حياة الأمة، قد قررت تعيين المرشح الذي جاء في المرتبة الثانية في الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر، وهو رئيس المعارضة، في منصب وزير الدولة.

وإن رئيس الجمهورية، اقتناعاً منه بأن المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي أمران أساسيان لإرساء أسس أمة موحدة، وإذ يردد الرغبات التي أعرب عنها خلال المشاورات، قد اتخذ عدة خطوات هامة، بما في ذلك الإفراج المؤقت عن عدة أشخاص احتجزوا خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات والذين ينتظرون المحاكمة، ووقف تجريد حسابات العديد من الشخصيات المعارضة، والعودة الطوعية لعدد من المنفيين من ليبريا، والإعلان عن إنشاء هيئة عليا للملكية الأراضي في المناطق الريفية، فضلاً عن تنقيح الدستور. وذلك بغية إزالة جميع العناصر المتضاربة في القانون الأساسي وتعزيز مؤسسات الدولة.

وبالإضافة إلى المصالحة الوطنية، يظل الأمن أيضاً أمراً أساسياً لاستقرار والسلام. وبالتالي، فإن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية إصلاح قطاع الأمن قد حازت على انتباه الحكومة والشركاء. وكان هناك معدل تنفيذ بلغ ٩٤ في المائة فيما يخص الأمر الأول، ونتائج واعدة بالنسبة للثاني. وتتواصل الجهود، على النحو المبين في آخر تقرير صادر عن الحكومة بشأن عملية إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السفير روسيلي على إحاطته الإعلامية.

وأعطى الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بوا كامون (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعبر لكم، السيد الرئيس، عن خالص تهناتي الحارة على تولي الصين رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل.

وأنا على ثقة بأن خبرتكم وقيادتكم سوف تكون ذات قيمة عند قيادتكم لأعمال المجلس خلال هذه الفترة. وأود أن أشكر مجلس الأمن على هذا المنبر لمناقشة المسائل المتصلة بتطورات الحالة في كوت ديفوار.

ومرة أخرى، أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص امتناني للأمين العام وممثلته الخاصة، السيدة عايشاتو مينداودو، وفريقها على عملهم الرائع في التعاون مع السلطات الإيفوارية والقوات الفرنسية في كوت ديفوار.

وفي معرض الإشارة إلى التقدم المحرز في كوت ديفوار في تقريره لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، شدد الأمين العام على: "أن نجاح الانتخابات الرئاسية هو أقوى دليل على التقدم الذي أحرز في كوت ديفوار" (S/2015/940، الفقرة ٨٩).

وقد راح يبدي تفاؤله بشأن مستقبل البلد. وبعد ثلاثة أشهر من ذلك التقرير، وبنفس الثقة والافتناع، أخذ الكلمة اليوم أمام المجلس لكي أقول إن كوت ديفوار عاقدة العزم وسوف تواصل مسيرتها إلى الأمام.

وفي أعقاب الانتخابات الرئاسية الناجحة، أنشئت حكومة جديدة وأعطيت مهام جديدة محددة تركز على المصالحة الوطنية، والتماسك الاجتماعي، والحكم الرشيد، وتحسين الظروف المعيشية والقوة الشرائية للسكان، وتعزيز عمالة الشباب والعدالة للجميع على قدم المساواة. ولترجمة الأقوال

والحريات المدنية، والتضامن والتماسك الاجتماعي، ولتعويض الضحايا. وما فتئت الإجراءات القضائية المتخذة ضد الأشخاص من جميع الانتماءات السياسية تتقدم تدريجياً وتستمر كذلك، استناداً إلى استقلال النظام القضائي. إن مقدرة القضاء الإيفواري من الآن فصاعداً على الاضطلاع بواجباته قد دفعت رئيس الدولة إلى أن يؤكد أنه من الآن فصاعداً لن يتم تسليم أي مواطن إيفواري إلى المحكمة الجنائية الدولية.

كما يوفر برنامج عمل الحكومة أيضاً، كما ذكر آنفاً، مكاناً هاماً للنهوض بعمالة الشباب بسبب الدور الذي يمكن أن يؤديه الشباب ليس في النمو الاقتصادي فحسب، بل أيضاً في استعادة السلام وتوطيده. ويرحب وفد بلدي بالإجراءات المتخذة على أرض الواقع من جانب مكتب بناء السلام، إلى جانب الحكومة الإيفوارية، وذلك من خلال خطتي أولويات لبناء السلام وبرنامج للتعاون عبر الحدود بين كوت ديفوار وليبيريا.

يرحب وفد بلدي بإشارة تقرير الأمين العام إلى أغلب جوانب التقدم الذي أحرزته الحكومة الإيفوارية في مجال تحقيق الاستقرار والرفاه الاجتماعي وإحلال السلام الدائم. ويحيط وفد بلدي علماً بذلك التقرير، ويؤيد المقترحات الرامية إلى تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للمرة الأخيرة، قبل انسحابها الكامل في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وتأمل حكومة بلدي أن يتم خلال مرحلة المساعدة الانتقالية إعطاء أولوية كبيرة لتدريب ومساعدة قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار، فضلاً عن إعداد الفريق القطري للأمم المتحدة، لضمان تسليم سلس للمهام لحكومة كوت ديفوار.

ومن الجدير بالذكر أنه قد تم إحراز تقدم هائل بشكل مستمر ومتواصل، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار من أين بدأنا. وستواصل حكومة بلدي بذل جهودها للتغلب على أي تحديات متبقية وناشئة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يستحق بلدي بالفعل تشجيع المجلس والمجتمع الدولي ودعمهما.

والتي أحييت إلى لجنة الجزاءات في آذار/مارس. وعلى وجه الخصوص، كان اعتماد قانون للبرمجة العسكرية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، وقانون بشأن لبرمجة قوات الأمن المحلية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، وإقامة خلية للتنسيق والرصد وإعادة الإدماج أموراً قد اتخذت من أجل السيطرة على الأنشطة المتبقية لسلطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج السابقة.

وللأسف، فإن الهجوم الإرهابي البشع والجبان الذي تعرض له الناس الأبرياء في غراند باسام في ١٣ آذار/مارس يذكرنا بواجبنا بأن نكون يقظين ومتأهبين في جميع الأوقات. وأود مرة أخرى أن أكرّم ذكرى كل أولئك الذين انتزعوا بقسوة من أسرهم وأحبائهم. وباسم الحكومة الإيفوارية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن امتناننا لجميع البلدان والمؤسسات الصديقة التي قدمت دعمها خلال المحنة التي مر بها بلدي.

ولم تؤد هذه الحالة المؤسفة، وهي أبعد ما تكون من العوامل المثبطة، إلا إلى زيادة هائلة في عزيمته الحكومة الإيفوارية لاعتماد تدابير، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، رامية إلى تعزيز الأمن ولا سيما فيما يتعلق بنشر قوات الأمن المحلية في جميع المواقع الاستراتيجية والأماكن العامة، كما حدد تقرير الأمين العام. ولذلك أود أن أكرر مرة أخرى طلب الحكومة الإيفوارية لرفع جميع الجزاءات المفروضة على الأفراد والأسلحة المتجهة إلى كوت ديفوار، ولا سيما لتمكين المعدات المناسبة من الوصول إلى قواتنا الدفاعية والأمنية، ومن أجل تحسين مراقبة حدودنا - ولا سيما في الغرب - وتعزيز فعالية التعاون العسكري مع البلدان الصديقة المجاورة لتمكين قوات الأمن الوطنية من الوفاء بواجباتها السيادية.

وفيما يتعلق بمسألة العدالة وحالة حقوق الإنسان، كانت عقيدة رئيس الجمهورية دائماً هي عدم التسامح إطلاقاً مع الإفلات من العقاب. وأدى هذا الميل إلى العدالة للجميع، أثناء تأسيس الحكومة الأخيرة، إلى إنشاء وزارات جديدة للحقوق

بلدي وامتنانه لجميع أصحاب المصلحة الذين أشرت إليهم للتو على مشاركتهم وعلى إيمانهم ببناء كوت ديفوار على أساس من السلام والتقدم.

**الرئيس** (تكلم بالصينية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أقول إن التزام الأمم المتحدة تجاه كوت ديفوار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يمثل بالنسبة للكثير من المراقبين قصة نجاح حقيقية، ينبغي أن يؤرخ لها في تاريخ عمليات حفظ السلام التي تنفذها منظماتنا في جميع أنحاء العالم. وينبغي للمجلس والأمين العام والبلدان الصديقة والمجتمع الدولي والحكومة الإيفوارية الافتخار تماما بالعمل المنجز والنجاحات الكبرى التي حققناها. ولذلك، أود أن أعبر بالنيابة عن حكومة بلدي عن عرفان